

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/4/74
5 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،
المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات
عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية*

تقييمات الأثر في حقوق الإنسان - تسوية قضايا منهجية رئيسية

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار اللجنة ٦٩/٢٠٠٥، الذي تطلب فيه إلى الأمين العام أن يعين ممثلاً خاصاً يُعنى بمسائل حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية، لاستحداث مواد وطرائق لتقييم أثر الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان (الفقرة ١(د) من الولاية)، ومقرر المجلس ١٠٢/١. وفيما بيّن الممثل الخاص للأمين العام في تقريره المؤقت أن استحداث هذه المواد والطرائق يتجاوز القيود المفروضة على الوقت المحدد والموارد في إطار الولاية، يصف هذا التقرير مبادئ وصفات تقييمات أثر الأعمال التجارية في حقوق الإنسان، بما فيها أوجه التشابه مع تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية، ويقدم تحديثات عن المبادرات الراهنة.

* تأخر تقديم هذا التقرير بغية تضمينه أحدث المعلومات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
		أولاً - تحديد المسألة: تقييمات الأثر في حقوق الإنسان -
٣	٩-١ تسوية القضايا المنهجية الأساسية
		ثانياً - أوجه التشابه مع تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية
٤	٢١-١٠
		ثالثاً - الطابع المميز لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان: نهج مختلف
٦	٢٩-٢٢
		رابعاً - المبادرات الحالية
٨	٣٦-٣٠
		خامساً - توقعات
١٠	٤٠-٣٧

يُعرّف تقييم الأثر، ببساطة، بصفته عملية تحديد التبعات المستقبلية لإجراء حالي أو مقترح.

الرابطة الدولية لتقييم الأثر

أولاً - تحديد المسألة: تقييمات الأثر في حقوق الإنسان - تسوية القضايا المنهجية الأساسية

- ١ - تتسم الآثار المجتمعية لنشاط الأعمال التجارية بالتعقد. ويمكن أن تكون تلك الآثار إيجابية وسلبية، مباشرة وغير مباشرة، فردية وتراكمية، منطبقة بصورة محددة للغاية على الظروف المحلية، وذات عناصر متشابكة عديدة.
- ٢ - ومن المهم فهم كيفية تأثير نشاط الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان، حتى يمكن لأكثر الجهات المعنية والمتأثرة مباشرة - بما فيها المجتمعات المحلية، والحكومات والعمالون - التدخل لتعزيز الآثار الإيجابية، وتجنب الآثار والمخاطر السلبية أو التخفيف من حدتها، والإسهام في أعمال حقوق الإنسان. وتكون تلك التدخلات أكثر فعالية وأقل كلفة عندما تنفذ قبل التغييرات التي أدت إليها الأعمال التجارية بدل أن تكون رد فعل عليها^(١).
- ٣ - وقد بلغت هذه الفلسفة مرحلة متطورة في مجال تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية، التي تعتبر حالياً روتينية بالنسبة إلى المشاريع ذات المساحة الكبيرة، وكثيراً ما تطالب بها القوانين الوطنية أو المؤسسات المالية، وبخاصة في الصناعات الاستخراجية.
- ٤ - وتدرس تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية نشاط الأعمال التجارية وآثارها المباشرة. وكثيراً ما يثير ذلك قضايا حقوق الإنسان، كالحق في مستوى معيشي لائق.
- ٥ - بيد أنه يمكن لنهج تلك التقييمات في دراسة الآثار المباشرة للأعمال التجارية أن يغفل انتهاكات حقوق الإنسان الراسخة في مجتمع ما، مثل حالات عدم التشجيع على حرية تكوين الجمعيات أو إنكارها إنكاراً صريحاً، أو حالات عدم احترام الخصوصية (في حالة الزبائن أو العاملين مثلاً). وتحدد هذه المسائل كيفية عمل الشركة محلياً، وتضع الأعمال التجارية في خضم تناقضات كبيرة بين المعايير الدولية والممارسة المحلية - حيث يمكن أن يُنظر للشركة إما بصفتها مرتكبة انتهاكات لحقوق الإنسان أو متواطئة على ارتكابها، أو في نزاع مع الموظفين المحليين أو مع مسؤولي الحكومة.
- ٦ - وفي ضوء هذا الإدراك وزيادة بروز قضايا الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عامة، يجري عدد من المنظمات تجارب في مجال تقييمات آثار مشاريع القطاع الخاص على حقوق الإنسان.

¹ The term "impact assessment" is also often used to describe activity ranging from ex post evaluations to compliance checks. This paper takes the term to mean *ex ante* activity, although ongoing assessments of various kinds should be a part of good business practice.

٧- وتنصّ الفقرة ١(د) من الولاية على أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام باستحداث مواد وطرائق للاضطلاع بتقييمات للآثار في مجال حقوق الإنسان. وذكر الممثل الخاص في تقريره المؤقت أن هذه المهمة تتجاوز حدود الموارد والفترة الزمنية للولاية ولكنه ملتزم برصد الجهود الجارية.

٨- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، أصدر الممثل الخاص ورقة مناقشة بشأن تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان على صفحته بالشبكة العالمية لمركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(٢)، لأطر الموضوع وتطرح عدداً من الأسئلة للمناقشة. وتتضمن هذه الورقة استنتاجات الممثل الخاص بشأن تلك التقييمات، بما فيها التعليقات على ورقة المناقشة، والمعلومات المستجدة بشأن مختلف المبادرات في ميدان تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان، ونتائج البحوث والاستشارات الإضافية.

٩- وبإحدى ذي بدء، ومن بين استنتاجات الممثل الخاص بشأن الموضوع، أنه من السابق لأوانه تقديم تقييم نهائي لتقييمات الأثر في مجال الأعمال التجارية، لأنه لم يُنشر إلى حد الآن إلا موجز لواحد من تلك التقييمات (يتعلق بمشروع تنغوه بإندونيسيا للغاز الطبيعي المسيلّ التابع لشركة البترول البريطانية)، رغم وجود شركات أخرى تضطلع بعمليات خاصة أو ذات صلة. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر استخدام شركة "شل" لأداة تقييم الامتثال لحقوق الإنسان بالتعاون مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. وعليه، فإن الكثير من الأقوال الواردة في هذه الورقة ستكون بالضرورة نظرية ريثما تُنشر أمثلة أخرى^(٣).

ثانياً - أوجه التشابه مع تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية

١٠- نظراً إلى أن تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية معروفة نسبياً في مجال الأعمال التجارية (وإن كان ذلك في عدد ضئيل من الصناعات) فإنه من المناسب في البداية إبراز عناصر منهجية تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية التي ينبغي أن تتضمنها تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان. وسيتناول الفرع التالي الجوانب المميزة لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان.

١١- وعلى غرار تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية، ينبغي أن تصف تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان، نشاط العمل التجاري المقترح، سواء كان استثماراً جديداً أو تغييراً جذرياً مثل التوسيع، أو إدخال تغييرات على عقود الإمداد، أو سياسة جديدة (تتصل على سبيل المثال بالمشتريات أو التوظيف على الصعيد المحلي). وينبغي لتلك التقييمات أن تراعي دورة العمل التجاري بأكملها، على سبيل المثال من التشييد إلى الانتهاء من العمل في

² See the Business and Human Rights Resource Centre, <http://www.business-humanrights.org/Gettingstarted/UNSpecialRepresentative>.

³ See BP's Tangguh project, <http://www.bp.com/tangguh>, and Shell's work with the Danish Institute, <http://www.shell.com/humanrights>, "The Human Rights Compliance Tool". See also the International Center for Corporate Accountability's 2005 audit of Freeport in Indonesia, <http://www.icca-corporateaccountability.org/>.

حالة مشاريع الهياكل الأساسية الكبيرة، أو من ولوج سوق جديد للأعمال التجارية في مجال المعلومات والاتصالات.

١٢- وينبغي لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان أن تصنّف المعايير القانونية والتنظيمية والإدارية التي يخضع لها النشاط. وينبغي أن يشمل ذلك، القوانين والتنظيمات الوطنية والمحلية ذات الصلة لبلد الموطن والبلد المضيف؛ مستلزمات ممولي المشروع؛ والسياسات الداخلية التي تتبعها الشركة.

١٣- وينبغي أن تصف تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة المحيطة بنشاط العمل التجاري - والذي ينبغي أن يُتفق على حدودها من خلال مشاورات وتحديد النطاق الأولي - قبل الشروع في أي نشاط هام. وتكتسي مشاركة خبراء حقوق الإنسان وأصحاب المصلحة المحليين أهمية حاسمة في هذه الخطوة.

١٤- وبعد وصف تلك الأوضاع الأساسية، ينبغي لتلك التقييمات أن تقدم تصوراً لما يُحتمل أن يتغير نتيجة نشاط العمل التجاري. وهذه عملية صعبة وذاتية؛ ويمكن أن يكون أحد النهج وضع سيناريوهات متعددة، فيما يكون آخر قائماً على التنبؤ بالنتائج على أساس مستويات متباينة من التدخل. ويمكن لعملية تقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان أن تضع في الاعتبار تصورات المجتمع المحلي لما يُحتمل أن يتغير؛ ذلك أنه حتى عندما لا ينجح عن مصنع بتروكيماويات جديد تلوث على الصعيد المحلي، فإن خشية المجتمع المحلي على نوعية الجو أو الماء تتطلب من الشركة اعتماد إجراءات محددة.

١٥- وينبغي أن تحدد تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان أولويات المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان الناجمة عن نشاط العمل التجاري المقترح وأن تقدم توصيات عملية لمعالجة تلك المخاطر. وقد تشمل تلك التوصيات إجراءات يمكن للشركة أن تتخذها بمفردها، كتعديل تصميم المشروع، لكن أيضاً خيارات للتعاون مع الحكومات، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والشركات الأخرى في المنطقة.

١٦- وينبغي أن تُدرج تلك التوصيات في خطة إدارة تتضمن أحكاماً لرصد مؤشرات خط الأساس وإعادة النظر في القضايا التي أثّرت خلال القيام بتلك التقييمات. وينبغي لخطة الإدارة أن تتضمن مشاورات منتظمة مع الأطراف المتأثرة.

١٧- وينبغي أن تناقش تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان الممارسة السليمة المنطبقة، على سبيل المثال في نفس قطاع العمل التجاري أو المنطقة، أو بالنسج على منوال حالات مماثلة في صناعات أو مناطق أخرى.

١٨- وينبغي أن يشارك في تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان خبراء في الصناعة، وفي السياق المحلي، وفي حقوق الإنسان، سواء كان هؤلاء الخبراء يشرفون على تلك التقييمات أو يستشارون في جزء كبير منها. وينبغي مراعاة الموظفين الداخليين والخارجيين على السواء؛ ويمكن أن تضيفي الأطراف الثالثة المستقلة المصدقية الخارجية، ولكنها قد تفتقر إلى المعرفة بالظروف المحلية أو بالصناعة، فيما قد لا يكون الموظفون الداخليون ملمين بقضايا حقوق الإنسان وأفضل الممارسات خارج قطاعهم. وثمة طعون في مصداقية المقيمين المستقلين عندما تدفع الشركة

أتعابهم (كما في حالة مراجعي تقارير الشركات)، لكنه نظراً لعدم وجود مصادر محايدة أخرى للتمويل لا توجد خيارات بديلة، وينبغي أن يُحكم على التقييم بناءً على أسسه الموضوعية.

١٩ - وفي أفضل الأحوال، تُنشر دائماً تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان بكاملها، بيد أنه يجب أيضاً مراعاة المخاطر المحتملة المعقولة التي قد تدفع إلى نشر جزء منها أو موجز لها. وعلى سبيل المثال، عندما يكون سجل قوات الأمن التابعة للدولة في مجال حقوق الإنسان سيئاً، فقد تتردد الشركات في نشر تقييمات تفصّل ذلك السجل، خشية أن يؤدي ذلك إلى خلق مخاطر سياسية أو قانونية للشركة - أو في أسوأ الأحوال، إلى تعريض الموظفين للخطر^(٤).

٢٠ - وقد يكون إنجاز عملية تقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان في نفس أهمية التقرير النهائي بل يزيد عليه أهمية. ويمكن أن يشكل تقييم الأثر آلية دعوة لاجتماع ممثلي الشركة والمجتمع المحلي والحكومة لإجراء حوار. ومن الأهمية بمكان أن تستند تلك التقييمات إلى مشاورات تجرى بطريقة تعزّز الحوار الحقيقي وتوطّد العلاقات^(٥).

٢١ - ورغم القيمة التي قد تكتسيها عملية التقييمات هذه، فإنها ليست غاية في حد ذاتها. وكأية أداة لتقييم المخاطر أو الآثار، فإن المهم هو كيفية استخدام الأطراف المعنية للاستنتاجات التي يتم التوصل إليها والتعاطي مع العملية - ولا يراعى مجرد القيام بالخطوات بطريقة شكلية، فإن الفائدة التي تعود منه ضئيلة.

ثالثاً - الطابع المميز لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان: نهج مختلف

٢٢ - إن أوضح فارق بين تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان وتقييمات الآثار البيئية والاجتماعية هو أنه، مع اتباع منهجية ومبادئ تقييم الأثر المذكورة آنفاً، ينبغي أن تُحدد إطار تقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان الشرعة الدولية للحقوق، التي تتألف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦).

٢٣ - وإضافة إلى المتطلبات القانونية والتنظيمية الوارد ذكرها في الفقرة ١٢ أعلاه، ينبغي لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان أن تصنف معايير حقوق الإنسان ذات الصلة، بما فيها تلك الواردة في الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها بلدان المنشأ والبلدان المضيفة (وربما الإشارة أيضاً إلى اتفاقات حقوق الإنسان التي لم تصدق عليها

⁴ Correspondence with Gare Smith of the law firm Foley Hoag in Washington, DC, May 2006.

⁵ There are many resources on stakeholder engagement, for example *The Stakeholder Engagement Manual* by UNEP, AccountAbility and Stakeholder Research Associates Canada (<http://www.unep.fr/outreach/home.htm>) and the Collaborative for Development Action (http://www.cdainc.com/publications/cep_issue_papers.php). There are also resources specifically on conflict-sensitive interviewing, such as Simon A. Mason, *From Conflict to Cooperation in the Nile Basin*, August 2004, available at <http://www.css.ethz.ch>.

⁶ See the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, <http://www.ohchr.org/english/law/index.htm>.

تلك البلدان)، ومعايير أخرى مثل القوانين العرفية والتقاليد لدى السكان الأصليين (على سبيل المثال ما يحكم منها توزيع الأرض وامتلاكها)، والقانون الإنساني الدولي، حيثما تكون هناك إمكانية نشوب نزاع مسلح.

٢٤- وإذا كان نشاط العمل التجاري المقترح مرتبطاً بالفعل بالتزامات في إطار معاهدة استثمار، أو باتفاقات مع الحكومة المضيفة، أو بعقود مع الوكالات الحكومية والموردين، فينبغي أن تنظر تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان فيما إذا كانت سبل حماية حقوق الإنسان قد أدرجت على النحو المناسب في تلك الالتزامات أو الاتفاقات أو الوكالات^(٧).

٢٥- بيد أنه لا ينبغي أن يكون تقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان مجرد فرع إضافي في تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية، أو إعادة ترتيب لها تحت عناوين مختلفة. بل إن إدراج تقييم الأثر في إطار حقوق الإنسان يعني اتباع نهج مختلف.

٢٦- وينبغي لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان أن تنأى عن نهج تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المتمثل في دراسة للآثار المباشرة للمشروع، وأن تحت بدلاً من ذلك على النظر في الكيفية التي يمكن أن يتفاعل بها المشروع مع كل حق من الحقوق. وعلى سبيل المثال، يمكن ألا يؤدي نهج تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية إلى أي نقاش لحرية التعبير، فيما يمكن لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان أن تتضمن تصوراً لقيام اعتراض من جانب المجتمع المحلي تقمعه القوات التابعة للدولة. وفيما لا يوجد في الوقت الراهن أي توافق عالمي في الآراء بشأن أدوار والتزامات الشركات بموجب معايير حقوق الإنسان الدولية، يمكن الاضطلاع بهذه العملية دون افتراضات معيارية، مثل تخطيط سيناريوهات أو غيره من العمليات المماثلة.

٢٧- ويمكن أن تستند تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان إلى النهج القائم على حقوق الإنسان الذي تستخدمه الوكالات الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويدون ذلك النهج أولوية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من صكوك حقوق الإنسان الدولية بصفتها هدفاً ومبادئ توجيهية أيضاً للبرامج والسياسات. وفي حين أنه لن يكون من الملائم افتراض أن أعمال حقوق الإنسان هو الهدف لنشاط تجاري محدد، فإنه يوجد عنصران من عناصر النهج القائم على حقوق الإنسان يمكن أن يفيدا في تلك التقييمات بالنسبة إلى الأعمال التجارية وهما: (أ) المبادئ التوجيهية؛ (ب) مناقشة أصحاب الحقوق (أو أصحاب المطالبات) والجهات التي تقع عليها الواجبات^(٨).

⁷ See, for example, Amnesty International, *Human Rights on the line: The Baku-Tbilisi-Ceyhan project*, May 2003, available at <http://www.amnesty.org.uk/content.asp?CategoryID=10128>.

⁸ For a discussion of the Human Rights Based Approach and list of additional resources, see <http://www.humanrightsimpact.org/hria-conference-06/workshop-human-rights-based-approach/> and <http://www.amnesty.ie/amnesty/live/irish/action/default.asp?page=3802&rec=20&pos=1>. In particular, see United Nations, *The Human Rights Based Approach to Development Cooperation: Towards a Common Understanding Among UN Agencies*, 2003 (available at http://www.undp.org/governance/docs/HR_Guides_CommonUnderstanding.pdf).

٢٨ - ويبدو أنه لا توجد مجموعة وحيدة من المبادئ التوجيهية للنهج القائم على حقوق الإنسان، ولكن المصادر تشير عامة إلى مبادئ مثل التمكين والمشاركة وعدم التمييز ومنح أولويات للفئات المستضعفة والمساءلة. ويمكن أن يقال إن أي تقييم للأثر يمكن اعتباره تقييماً للأثر في مجال حقوق الإنسان إذا تبين أنه ملتزم بمبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان بصرف النظر عن الاسم الذي يطلق عليه. ولكنه تظل هناك حاجة إلى إجراء تجارب لمعرفة ما إذا كان ذلك معقولاً أم لا^(٩).

٢٩ - ويتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان تحليلاً لأصحاب الحقوق واحتياجاتهم واستحقاقاتهم وللجهات المقابلة التي تتحمل واجبات والالتزامات. والقصد هو أن يتضمن هذا التحليل تقييماً لأسباب عدم إعمال الحقوق وقدرة أصحاب تلك الحقوق على المطالبة بها وقدرة الجهات التي تتحمل واجبات على الوفاء بالالتزامات. ويمكن أن يكون ذلك التحليل مفيداً جداً لاستثمار القطاع الخاص: وفيما قد يبدو بديهياً أن أصحاب الحقوق هم السكان المحليون وأن الجهات التي تتحمل واجبات هي الدولة، فقد تجد الشركة نفسها تؤدي دور الجهة التي تتحمل واجبات في المناطق التي تكون الحكومة فيها ضعيفة - وبالتأكيد، يجب على المجتمعات المحلية أيضاً أن تحترم حقوق العاملين في الشركة. وقد يثبت اعتماد النهج القائم على حقوق الإنسان فائدته في كسب الوضوح والاتفاق على كل من الأدوار والمسؤوليات.

رابعاً - المبادرات الحالية

٣٠ - يجري في الوقت الحاضر استحداث عدد من أدوات النهج القائم على حقوق الإنسان لاستخدامها في مشاريع القطاع الخاص. وهي كلها تتخذ مناظير ونهجاً مختلفة، قد يثبت كل منها فائدته في نوع معين من المشاريع أو المناطق.

⁹ As another example of HRBA principles, Hunt and MacNaughton (2006) proposed the following:

- (1) Use an explicit human rights framework;
- (2) Aim for progressive realization of human rights;
- (3) Promote equality and non-discrimination in process and policy;
- (4) Ensure meaningful participation by all stakeholders;
- (5) Provide information and protect the right to freely express ideas;
- (6) Establish mechanisms to hold the State accountable;
- (7) Recognize the interdependence of all human rights.

Hunt and MacNaughton were writing specifically about HRIAs conducted by *Governments* to assess the impact of proposed policies on the right to health; principles two and six would be particularly difficult to achieve for business. (Paul Hunt, United Nations Special Rapporteur on the right to the highest attainable standard of health, and Gillian MacNaughton, *Impact Assessments, Poverty and Human Rights: A Case Study Using The Right to the Highest Attainable Standard of Health*. Submitted to UNESCO 31 May 2006.)

٣١- ويشترك المنتدى الدولي لكبار رجال الأعمال التجارية والمؤسسة المالية الدولية والميثاق العالمي للأمم المتحدة في إصدار دليل عن تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان لتستخدمه مؤسسات الأعمال التجارية. ومن المعتمد أن توصف بإيجاز في الدليل عملية يمكن من خلالها للمديرين التنفيذيين تحديد الآثار والتحديات في مجال حقوق الإنسان، مع تبيان مصادر المعلومات والخبرة الأخرى ذات الصلة. ويُزمع إصدار الدليل في آذار/مارس ٢٠٠٧، ثم تقوم الشركات باختباره في قطاعات مختلفة ووضعه في صيغته النهائية في عام ٢٠٠٩^(١٠).

٣٢- وتقوم المنظمة الكندية غير الحكومية، "الحقوق والديمقراطية" بعملية تجريبية لمشروع منهجية لتقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان في خمس دراسات حالة فردية، كل واحدة منها في بلد مختلف وتعنى بمجموعة مختلفة من القضايا الحيوية. وتتألف المنهجية من نهج يتكون من عشرة خطوات يصحبه استبيان من ٧٥ صفحة ويشدد على إجراء مقابلات مع الحكومة والشركة والعمال والمجتمع المحلي المتأثر. وخلافاً للدليل الوارد وصفه أعلاه، تضطلع بهذا التقييم للأثر في مجال حقوق الإنسان أساساً للمنظمات غير الحكومية المحلية، رغم أن النية تتجه إلى إيجاد أداة يمكن أن يستخدمها أي صاحب مصلحة. ويزمغ أن تنتهي الفترة التجريبية في عام ٢٠٠٧^(١١).

٣٣- وأصدرت منظمة "انترناشيونال ألبيرت" منشوراً بعنوان "ممارسات قطاع الأعمال المراعية لظروف الصراع: دليل للصناعات الاستخراجية"، تقوم تلك الصناعات بتجربته حالياً في كولومبيا وفي بلدان أخرى. والدليل، الذي يركز على مساعدة الشركات على فهم مخاطر النزاعات وتقليلها إلى أدنى حد، ويسهم بنشاط في توطيد أواصر السلام، يصف عملية تستهدف التشجيع على إقامة علاقات قوية مع أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والوطني، والمشاركة في صنع القرار، والاتصال الجيد، والتحليل التشاركي. وتتضمن ممارسات قطاع الأعمال الراحية لظروف الصراع تقييم المخاطر والآثار وأدوات الفحص، فضلاً عن تقديم مشورة محددة بشأن "المسائل الحساسة" مثل السكان الأصليين والتعامل مع الجماعات المسلحة والشفافية والأمن وتحديد المعايير القانونية وأفضل الممارسات. ويتضمن الدليل أيضاً نقاشاً يتعلق بحدود تقييمات الآثار البيئية والاجتماعية^(١٢).

٣٤- وأنتج مشروع حقوق الإنسان والأعمال التجارية التابع للمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان أداتين لمساعدة الشركات على فهم وإدارة الآثار والمخاطر في مجال حقوق الإنسان الناشئة عن نشاطها، وهما: (أ) التقارير القطرية لتقييم المخاطر التي تحدد المجالات التي يحتمل أن ترتكب فيها الشركات انتهاكات لحقوق الإنسان بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى جانب توصيات؛ و(ب) أداة تشخيص شاملة تقيّم درجة امتثال سياسات الشركة وإجراءاتها وممارساتها لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وتستعمل الأداة شركتين عدديتين^(١٣).

¹⁰ See the International Finance Corporation, http://www.ifc.org/ifcext/enviro.nsf/Content/OurStories_SocialResponsibility_HumanRights.

¹¹ See the Canadian Rights and Democracy Initiative, <http://www.dd-rd.ca/hria>.

¹² See International Alert, http://www.international-alert.org/our_work/themes/extractive_industries.php.

¹³ See the Danish Institute for Human Rights, <http://www.humanrightsbusiness.org/>, where a short version of the compliance tool can be accessed for free.

٣٥- وأنشأت اللجنة الإنسانية لحقوق الإنسان، وهي منظمة هولندية غير حكومية، مركز موارد لتقييم الأثر في مجال حقوق الإنسان. والمركز هو قاعدة لتبادل المعلومات والخبرات مع عدة قطاعات بما فيها الأعمال التجارية والتنمية، لخدمة الخبراء وغير الخبراء على السواء. وتستخدم اللجنة أداتي المعهد الدائمركي السالف الذكر مع الشركات ومنظمات المجتمع المدني، ودعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى عقد مؤتمر بشأن تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان^(١٤).

٣٦- وتتولّى شركات ومجموعات صناعية استحداث أدوات إضافية: إذ تقوم شركة ب. ه. ب. بليتون (BHB Billiton) بتجربة مجموعة أدوات عن التقييم الذاتي في مجال حقوق الإنسان، كما طورت شركة أنغلو أمريكان (Anglo American) مجموعة أدوات للتقييم الاقتصادي والاجتماعي؛ وتنفذ شركة ستات أويل (Statoil) مشروعاً لـ "تجسيد" حقوق الإنسان يهدف إلى تحديدها وتضمينها في مسؤوليات الشركة في مجال حقوق الإنسان؛ وتتضمن مجموعة أدوات تنمية المجتمع للمجلس الدولي للتعددين والمعادن أدوات للتقييم. ويمكن العثور على أمثلة إضافية لأدوات وعمليات الأعمال التجارية في التقرير الثاني لمبادرة كبار رجال الأعمال في مجال حقوق الإنسان: (دليل لإدماج حقوق الإنسان في إدارة الأعمال التجارية)^(١٥).

خامساً - توقعات

٣٧- تكاد مناقشة تقييمات الأثر لمشاريع القطاع الخاص تقتصر حالياً على المشاريع التي تشغل حيزاً مادياً كبيراً وحدها. بيد أنه في السنوات الماضية أخذت صناعات مثل التكنولوجيا والمالية تتعرض إلى وابل من الانتقادات بسبب عدم إيلائها العناية الكافية لقضايا حقوق الإنسان في عملياتها. ويبدو أنه لا توجد حتى الآن تقييمات أثر في مجال حقوق الإنسان لتلك الصناعات منشورة على الصعيد العام، لكن يؤمل أن يتغير هذا الوضع في المستقبل القريب إذ إنه لا مفر من أن تكون لأية صناعة آثار هامة، إيجابية وسلبية، في مجال حقوق الإنسان. وتدخل في قطاع التكنولوجيا إحدى دراسات الحالة الإفرادية في المشروع النموذجي لتقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان الذي تضطلع به المنظمة الكندية غير الحكومية "الحقوق والديمقراطية" والوارد وصفه في الفرع السابق.

٣٨- وبالمثل، فإن الشركات التي تُعرف بقيامها بإجراء تقييمات للأثر في مجال حقوق الإنسان أو عمليات مماثلة هي الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة. ومع ازدياد شيوع تقييمات الأثر في مجال حقوق الإنسان بين مؤسسات الأعمال التجارية، ينبغي أن تزداد وضوحاً تكاليف وفوائد تلك العملية على السواء، ويؤمل أن يدفع هذا مؤسسات الأعمال التجارية الأخرى إلى تجربة تلك التقييمات. كما ينبغي أن يتضح النهج الأنسب لكل فئة

¹⁴ See the Humanist Committee on Human Rights, <http://www.hom.nl/>, and the Human Rights Impact Assessment Resource Centre <http://www.humanrightsimpact.org/>.

¹⁵ See BHP Billiton, <http://hsecreport.bhpbilliton.com/2005/repository/community/ourApproach/humanRights.asp>; Anglo American, <http://www.angloamerican.co.uk/corporateresponsibility/socialresponsibility/seat/>; the International Council on Mining & Metals, http://www.icmm.com/library_pub_detail.php?rcd=183; and the Business Leaders Initiative on Human Rights, <http://www.blihr.org>.

معينة من الشركات. ويعتمد ذلك على حجم العمل التجاري وطبيعته: إذ إنه لا يُتوقع من مؤسسة متوسطة الحجم أن تخصص لتلك التقييمات نفس القدر من التمويل ووقت الموظفين الذي تخصصه شركة متعددة الجنسيات. بيد أنه يمكن للشركات الأصغر تطبيق نفس المنهجية مستعينة بجبر واحد بدل الاستعانة بفريق من الخبراء، زيادة التركيز على الأبحاث الثانوية - رغم أن إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية المتأثرة لا يزال يتسم بأهمية حيوية.

٣٩- ولا ينصّ في الوقت الحاضر على إجراء هذه التقييمات أي قانون، أو مؤسسة إقراض أو معيار - وقد يعود ذلك بالتأكيد إلى عدم تعريفها تعريفاً واضحاً حتى الآن. لكن ينبغي أن يكون من المعقول توقع الاضطلاع بتلك التقييمات عند القيام باستثمارات هامة في المستقبل في مناطق النزاعات أو المناطق التي تنتشر فيها انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حالة الشك، يمكن استخدام أداة تشخيص أو تقييم أولي للأثر في مجال حقوق الإنسان (يتألف من بحث ثانوي وبعض آراء الخبراء بدل المشاورات الموسعة) لتحديد ما إذا كان من اللازم إجراء تقييم كامل للأثر في مجال حقوق الإنسان.

٤٠- ونظراً إلى انتشار المعلومات العامة عن حقوق الإنسان، بما في ذلك المصادر المتخصصة العديدة للأعمال التجارية (مثل حرائط مابلكرافت (Maplecroft))، ومركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأدوات المعهد الدائمكي واللجنة الإنسانية لحقوق الإنسان السالفة الذكر، والبحوث المحددة في مجال الأعمال التجارية التي أجرتها منظمة العفو الدولية ومنظمة رصد حقوق الإنسان)، لا توجد أعذار لأية شركة أو مُقرض أو مستثمر تبرر الادعاء لعدم معرفة أن استثماراته يمكن أن تؤثر في حقوق الإنسان^(١٦).

مصادر إضافية

International Alert (C. Crossin and J. Banfield), *Conflict and Project Finance: Exploring Options for Better Management of Conflict Risk*. Background paper, January 2006.

International Alert and Engineers Against Poverty, *Engineering Contractors and their Clients*, September 2006.

International Association for Impact Assessment, *Social Impact Assessment: International Principles*. Special Publication Series No. 2, May 2003.

International Finance Corporation, *Addressing Social Dimensions of Private Sector Projects*. December 2003.

The Halifax Initiative, *Risk, Responsibility and Human Rights: Assessing the Human Rights Impacts of Trade and Project Finance*. Revised Discussion Paper, July 2004.

OECD Risk Awareness Tool for Multinational Enterprises in Weak Governance Zones, 2006.

— — — — —

¹⁶ See Maplecroft maps, <http://maps.maplecroft.com>; the Business and Human Rights Resource Center, <http://business-humanrights.org>; Danish Institute op. cit.; Amnesty International and IBLF, *Business & Human Rights: A Geography of Corporate Risk*, 2002, <http://iblf.org/resources/general.jsp?id=69>.